



حركة المجتمع المدني و التفاهم الجديدة في ساحة الاوقاف  
و مساهماتها المادية و المعنوية في العالم الاسلامي

## Senajid ZAJIMOVIC

مديرية أوقاف صراي بوسنا ( فاكوفسكا ديريكجيا ) – البوسنا و الهرسك.

- اكمال مصطلحات الوقف ومقارنتها مع المصطلحات ذات العلاقة بالاقواف
- تطبيقات الوقف العصرية في الدول الاسلامي

يعد الوقف والمؤسسات المشابهة له من أقدم النشاطات الاجتماعية التي تعبر عن تضامن الناس وتكافلهم فيما بينهم، أو التي تقوم على الدين ابتغاءً لمرضاة الله سبحانه وتعالى. وأيا كان الهدف منها، فإنها تشترك بأنها تساهم في تحقيق المصلحة العامة وتلبية احتياجات فئات محددة في المجتمع. كانت المؤسسات تنشأ في البداية من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية للتجمعات المحلية أو المدن وتطويرها. أما اليوم، فقد اجتازت الأوقاف والمؤسسات الحدود الجغرافية، لتساهم في تطوير وتنمية مجتمعات بأسرها، كما أن مفهوم التنمية اليوم تجاوز الحدود الجغرافية للدولة، بحيث أصبحت الأوقاف في دولة ما تساهم في تطوير وتنمية المؤسسات المماثلة أو المشابهة في دول أخرى، وبذلك فهي تساهم في تطوير وتنمية تلك الدول.

إن الإسلام والمسلمين شيّدوا حضارة كانت لها السيادة في العالم لأكثر من ألف عام، ومن أهم ما تميزت به الحضارة الإسلامية التوازن والاعتدال، فقد جمعت بين العلم والدين، وأقامت التوازن بين الروح والمادة، ولم تفصل الدنيا عن الآخرة. تلك هي ميزة مهمة تميزت بها الحضارة الإسلامية عن الحضارات الأخرى التي تعطي اهتمامها الأساسي للجانب المادي من الحياة. وكان للوقف وما يزال دور كبير في تحقيق هذا التوازن، وذلك بتأثيره من خلال الأساس الديني وتلبية الاحتياجات الروحية، في تنمية الفرد، وفي الاستقرار الاجتماعي للفرد، وفي النمو الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع كله. ومن الملاحظ أن تأثير الوقف في النمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ما يزال مستمرا في يومنا هذا في جميع أنحاء العالم، وخاصة في البلدان التي كان فيها الإسلام موجودا أو ما زال موجودا.

ولا يختلف تأثير الأوقاف باختلاف البلدان، فهو متشابه، إن لم يكن متطابقا، وهو كذلك في البوسنة والهرسك، حيث كان للأوقاف تأثير ضخم في نمو البوسنة والهرسك الاجتماعي والسياسي والثقافي والتاريخي. وكان تأسيس الأوقاف في بعض الأماكن في البوسنة والهرسك بمثابة البذرة التي نمت منها أشهر المدن بما فيها العاصمة سراييفو. فقد نمت تلك المدن وتطورت بفضل الأوقاف التي كان لها أكبر تأثير اقتصادي في ذلك العصر. وبفضل الوقف تم بناء الدكاكين والمستشفيات وأنظمة مياه الشرب ورياض الأطفال والكثير غيرها من المنشآت الاقتصادية. وإضافة إلى الجانب الديني، فإن الوقف كان وما يزال مؤسسة اجتماعية ومالية تساهم في تحسين مستوى المعيشة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ودينيا، سواء للفرد أو للمجتمع. وربما يبدو هذا جليا اليوم في البوسنة والهرسك، أكثر من البلدان الأخرى، فالوقف في البوسنة والهرسك دخل في أسماء العديد من المدن، وهذا من خصوصيات البوسنة والهرسك، إذ يوجد فيها اليوم مدن يشتمل اسمها على كلمة الوقف مثل: غورنيي وقف، اسكندر وقف وغيرهما. إن أسماء هذه المدن لهي خير دليل وأفضل مثال على أن مدنا بكاملها نشأت على الوقف ونمت على أسسه.

تأسست أول أوقاف في البوسنة والهرسك مع قدوم العثمانيين إليها، وكانت تلك الفترة هي أهم الفترات بالنسبة للأوقاف فيها، لأن الأوقاف شهدت في تلك الفترة أكبر نمو وكان لها أعظم تأثير في المسارات الاجتماعية والسياسية. وقد تميزت بعض الأوقاف في عهد الحكم العثماني في البوسنة والهرسك بتأثيرها في المجتمع بأسره، وهكذا ظهرت الأوقاف ذات الأغراض الدينية (كالجوامع والمساجد)، والأوقاف ذات الأغراض التعليمية (كالمدارس والكتاتيب والمكتبات)، والأوقاف ذات الأغراض الخيرية (لمساعدة الفقراء والمحتاجين والأيتام وطلبة العلم وأبناء السبيل والغارمين)، والأوقاف ذات الأغراض الاجتماعية (كأنظمة مياه الشرب والطرق والجسور وأبراج الساعات)، إضافة إلى الأوقاف ذات الأغراض الاقتصادية (كالأسواق والخانات والمتاجر وغيرها). ويمكننا هنا أن نرى أن الأوقاف كانت تهتم بجميع فئات المجتمع وتلبي الاحتياجات الأساسية ليس للفرد فقط بل للمجتمع. وإن الأساس الذي تقوم عليه الدولة ويستند إليه المجتمع هو الأمان التعليمي والصحي والاجتماعي. وقد كانت الأوقاف في البوسنة والهرسك تلبي جميع هذه الاحتياجات الأساسية، لأن مؤسسة الوقف كانت مؤسسة اجتماعية وصحية وتعليمية.

وبقدوم الحكم النمساوي الهنغاري تم الاستيلاء على الكثير من ممتلكات الأوقاف، وأولها المصليات المخصصة لصلاة العيد، حيث بنيت عليها مبان ضخمة، من أجل الحيلولة دون تجمع المسلمين البشانقة بأعداد كبيرة. ثم اغتصبت أراضي البناء الجذابة في مراكز المدن، وكذلك الغابات والمجمعات الزراعية. ونظرا للتأثير الكبير للأوقاف في النمو الاقتصادي في ذلك الوقت، فإن سلطات الاحتلال النمساوي الهنغاري تنبعت إلى خطورة الأوقاف عليها، فسنت سلسلة من القوانين التي تقيد الأوقاف وتسمح بالاستيلاء عليها وإتلافها والتقليل من قيمتها.

وبعد تأسيس مملكة الصرب والكروات والسلوفينيين، شهدت الأوقاف مصيرا أشد ظلاما، لأن مملكة الصرب والكروات والسلوفينيين التي لم يشارك سكان البوسنة والهرسك في

تشكيلها، فرضت بالقسر وبأساليب غير ديمقراطية "تدابير الإصلاح الزراعي" وبناء عليها تم بين عامي 1918 - 1939 مصادرة حوالي أربعة ملايين دونم من أراضي الأوقاف (4000000 دونم) واثنى عشرة ونصف مليون دونم من أراضي البكوات (12500000 دونم من الأراضي).

وتعرضت الأوقاف في البوسنة والهرسك إلى الضربة النهائية - قانونيا وشكليا - على يد الحكم الشيوعي في جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية. فقد تم حينئذ القضاء على الأوقاف تماما، ولاسيما في السنوات الأربع عشرة الأولى من الحكم الشيوعي (1945 - 1959). وبإصدار قوانين التأميم والاستملاك والمصادرة وغيرها من القوانين القمعية، تم اغتصاب أكثر من 95% من ممتلكات الأوقاف غير المنقولة لصالح الدولة. مما نتج عنه زوال معظم الأوقاف بسبب فقدانها لممتلكاتها التي كانت تعتبر العنصر الرئيس لوجودها.

ومنذ الانتخابات الديمقراطية الأولى، وبالتحديد منذ عام 1992، والقيادات السياسية تعد بسن قانون إعادة الملكية وإعادة الممتلكات لأصحابها الأصليين. وقد مضت عشرون سنة على أول تلك الوعود، لكن القانون لم يسن بعد. إن الأوقاف في البوسنة والهرسك تتحمل خسائر فادحة بسبب عدم إعادة الممتلكات، وتبلغ هذه الخسائر حوالي 20 مليون مارك سنويا. لذا، ونظرا لعدم وجود قانون إعادة الملكية، ونظرا لكون المباني والشقق والمتاجر والدكاكين والفنادق والأراضي الوقفية، في حيازة الغير من أفراد وأجهزة حكومية، أصبحت الأوقاف عاجزة عن أداء رسالتها التي كانت تضطلع بها في الماضي، ألا وهي الإسهام في دعم كافة مسارات التنمية الاجتماعية في البوسنة والهرسك والمناطق المجاورة لها.

أما فيما يتعلق بنظام إدارة الأوقاف، فإذا عدنا إلى الماضي يمكننا أن نرى أن الأوقاف في البوسنة والهرسك كانت مرتبطة بالدولة، ثم أصبحت جزءا من المشيخة الإسلامية في البوسنة والهرسك. واليوم البوسنة والهرسك دولة علمانية والمشيخة الإسلامية ليست مؤسسة تابعة للدولة، ولا شيء يربطها بالدولة سوى أن دستور الدولة يكفل للمشيخة الإسلامية كامل حقوقها وحقوق أعضائها. ونظرا لعدم ارتباط المشيخة الإسلامية بالدولة فإن الأوقاف في البوسنة والهرسك غير مرتبطة بالدولة، إنما هي ممتلكات تحوزها قانونيا وتديرها المشيخة الإسلامية في البوسنة والهرسك. والدولة لا تمتلك أي سلطة على الأوقاف باستثناء حماية ممتلكات الأوقاف بموجب مبدأ المساواة، بمعنى أن ممتلكات الأوقاف تتمتع بنفس الحقوق التي تتمتع بها الممتلكات الخاصة أو أي ممتلكات أخرى. واعتمادا على الحقوق المكفولة للمشيخة الإسلامية، وضعت الأخيرة أحكاما خاصة نظمت بها هذا المجال ونقلت بموجبها حق إدارة الأوقاف إلى مديرية الأوقاف، والتي نقلته بدورها إلى الأجهزة الفرعية، وهذا يعتبر شكلا جيدا، لكنه غير كاف لتوفير الحماية القانونية الكاملة لهذه المؤسسة.

وبما أن الحديث يدور حول تأثير الأوقاف والمؤسسات المشابهة في المسارات الاقتصادية في العالم، فإنني أود أن أفصل إلى حد ما بين هذه المؤسسات. ونجد اليوم حالات كثيرة في العالم تساوي بين والأوقاف المؤسسات المشابهة، وهذا يحدث عندنا في البوسنة والهرسك، ولكن يوجد فرق كبير بينهما.

يستند نظام الوقف في الإسلام إلى أحكام الشريعة الإسلامية بينما تقوم المؤسسات المشابهة على أساس القانون الشخصي بدون أي قيود على تأسيسها ووضعها القانوني. والمؤسسات المشابهة يمكن تأسيسها دون أن تكون متعلقة بأي ممتلكات، بينما يرتبط الوقف بممتلكات معينة ووفق شروط واضحة يحددها الواقف. ويتنازل الواقف عن حق ملكية العين لوجه الله تعالى، بينما المؤسسات المشابهة يقيمها فرد أو مجموعة أفراد يبقون هم مالكي تلك الممتلكات. وأخيراً، وهو الأمر الأهم، فإن مالكي المؤسسات المشابهة يمكنهم التصرف بالممتلكات دون أي قيود، بينما تخرج ممتلكات الأوقاف من التداول القانوني. وليس للمؤسسات المشابهة دور ديني، بل إنها ذات سمة دنيوية، بينما مؤسسة الوقف تعتبر في الأساس مؤسسة دينية قائمة على القرآن والسنة. ويمكن للمؤسسات المشابهة أن تكون مقيدة زمنياً، وعادة ما يرتبط وجودها بتحقيق هدف واحد أو أكثر. أما الأوقاف فهي في الأساس غير مقيدة زمنياً. ويرى العلماء المسلمون أن الوقف لا يزول إلا بزوال العين أو بفقدانها، كما أن الجمع بين الأوقاف لا يعني زوال الوقف، بل إن الجمع بينها يطيل عمر الوقف.

وإذا عقدنا مقارنة في معدلات النجاح بين الأوقاف والمؤسسات المشابهة، فسند أن الأخيرة أكثر نجاحاً، ويكمن سبب ذلك في كون المؤسسات المشابهة ذات الأهداف المتماثلة أو المتشابهة مترابطة فيما بينها ضمن شبكة عالمية وتحقق النتائج في الوصول إلى أهدافها العالمية. وأعتقد أن الوقف يجب أن يعمل على هذا الموضوع، وينبغي للأوقاف - بناء على أحكام الشريعة الإسلامية واحتياجات الدول التي يعيش فيها المسلمون - أن تحقق رسالتها العالمية المتمثلة في تنمية الأمة المسلمة.

لكن، وبغض النظر عن الاختلاف بين الوقف والمؤسسات المشابهة، فإنها جميعها تعتبر مُحركاً مهماً لنشاطات اجتماعية متنوعة تؤدي إلى تحسين مستوى معيشة الفرد والمجتمع، لأن الأوقاف والمؤسسات المشابهة تملأ بنشاطاتها جوانب مهمة جداً في الحياة والاحتياجات الاجتماعية. وبسبب ذلك كان دور الأوقاف في الماضي لا يقدر بثمن، ومن أجل ذلك ينبغي للأوقاف أن تلعب في المستقبل دوراً لا يقدر بثمن.

إن مؤسسة الأوقاف كانت وما تزال تلعب دوراً مهماً في تنمية المجتمعات والتجمعات المسلمة، وخاصة في الجوانب المتروكة تقليدياً للمجتمع المدني ولمبادراته وإحساسه بالمسؤولية تجاه الوضع العام وتقدم المجتمع والتجمعات. إن مجال العبادات والخدمات الاجتماعية والخيرية والتربوية والتعليمية وقطاع البنية التحتية وغيرها كانت محط اهتمام الواقفين والهدف من إنشاء الأوقاف. هكذا كان حال الأوقاف في الماضي، وحالها اليوم هو كذلك في جميع الدول الإسلامية، والحال يشبه ذلك عندنا. لكن من الواضح أن الوقف اليوم لا يلعب الدور الذي كان منوطاً به في الماضي، وهذا ناجم قبل كل شيء عن ظهور دور الدولة في جميع دوائر الحياة، بما فيها المجالات التي كانت في الماضي من اختصاص المجتمع المدني. فالدولة بإجراءاتها وعن طريق سن القوانين واتخاذ التدابير الإدارية، سعت متعمدة إلى تقييد دور الأوقاف المتمثل في تنظيم عمليات وتوجهات محددة في المجتمع، والتي لم تكن توافق عليها السلطات الحاكمة. ومن أسباب ضعف دور الأوقاف، قلة رعاية الأوقاف من قبل الجهات المعنية والمستفيدين منها

ونقص اهتمامهم بتطويرها وتنميتها، فضلا عن الضعف الداخلي في تنظيمها وإدارتها، مما نتج عنه التحول والتأقلم غير المتساوي في التغيرات الحاصلة داخل المجتمع وفي البيئة الاقتصادية والاجتماعية.

### المقترحات والتوصيات:

- 1- زيادة الترويج للأوقاف والتشجيع على إقامة التعاون الاستراتيجي المشترك بين الأوقاف في الدول الإسلامية في مشروعات محددة، ذات أهمية بالنسبة لفئات المجتمع.
- 2- تنفيذ ودعم الحملات الهادفة إلى تنمية فئات معينة في المجتمع، وبعبارة أخرى، الحملات التي تهدف إلى تقوية العالم الإسلامي ماديا وأخلاقيا، وخاصة في الدول النامية؛
- 3- العمل على عولمة الوقف، ولاسيما في عصرنا الحاضر، مع انتشار عولمة النمو الاقتصادي والتجارة والسياسة، الخ؛
- 4- ينبغي لفقهاء المسلمين أن يصدروا الفتاوى التي تسمح باستثمار إيرادات الأوقاف وتوظيفها في مشروعات يكون الهدف منها تنمية الأوقاف القائمة في دول أخرى.

سنايد جمال زايوفيتش

مدير الأوقاف في البوسنة والهرسك

## **SİVİL TOPLUM HAREKETİNİN VE YENİ VAKIF ANLAYIŞININ, İSLAM DÜNYASINA MADDİ-MANEVİ SAĞLAYABİLECEĞİ KATKILAR**

**Senajid ZAJIMOVIC**

**Saraybosna Vakıflar Müdürlüğü – BOSNA-HERSEK**

- Vakıf kavramlarının tanımlanması ve bunların vakıflarla ilgisi bulunan kavramlarla karşılaştırmasının yapılması
- İslam Ülkelerindeki muasır vakıf uygulamaları

Vakıflar ve bunlara benzeyen kurumlar insanların kendi aralarındaki dayanışma ve yardımlaşmayı ifade eden ya da Allah-u Teâlâ'nın rızasını kazanmak amacıyla dine dayanan en eski sosyal faaliyetlerden kabul edilmektedir. Amaç bunlardan hangisi olursa olsun vakıflar kamu yararının gerçekleşmesine ve toplumda belirli grupların gereksinimlerinin karşılanmasına katkıda bulunmaktadır. Müesseseler başlangıçta yerel toplulukların veya şehirlerin temel ihtiyaçlarının karşılanması ve geliştirmesi amacıyla kuruluyorlardı. Günümüzde ise vakıflar ve müesseseler toplumların aileleriyle birlikte gelişmesi ve büyümesi için coğrafi sınırları aşmış bulunuyorlar. Aynı şekilde günümüzde büyüme kavramı ülkenin coğrafi sınırlarını aşmış durumda. Öyle ki herhangi bir ülkede bulunan vakıflar diğer ülkelerdeki aynı veya benzeri müesseselerin gelişmesi ve büyümesine katkı eder bir hale gelmiş bulunmaktadır. Dolayısıyla vakıflar o ülkenin gelişmesi ve büyümesine katkı sağlamaktalar.

Aslında İslam ve Müslümanlar dünyada bin yıldan daha fazla liderlik eden bir medeniyet kurmuşlardır. İslam Medeniyetini diğerlerinden ayıran en önemli özelliklerden bazıları denge ve itidaldir. İslam Medeniyeti bilim ve dini birleştirmiş, ruh ve madde arasında bir denge kurmuş, dünyayı ahretten ayırmamıştır. İşte bunlar İslam Medeniyetini diğer medeniyetlerden ayıran en önemli özelliklerden olup hayattaki maddi yöne temel önemi vermiştir. Vakfın işte bu dengenin sağlanmasında hala büyük bir önemi bulunmaktadır. Dini temelden hareketle ruhi ihtiyaçların karşılanması, ferdin gelişimi ve sosyal istikrarı ve toplumun bir bütün halinde ekonomik ve sosyal gelişimine gereken ehemmiyeti gösteren yine İslam'dır. Burada dikkat çeken konu vakıfların ekonomik, sosyal ve kültürel gelişime olan tesirinin günümüzde de dünyanın her tarafında hala devam etmesidir. Özellikle de İslam'ın var olduğu ve var olmaya devam ettiği ülkelerde bunları görmekteyiz.

Vakıfların etkisi ülkelerin değişmesiyle değişmemektedir. Zira bunlar birbirinin aynı olmasalar da birbirlerine oldukça benzemektedirler. Aynı durum Bosna-Hersek için de söz konusudur. Öyle ki Vakıfların Bosna-Hersek'in toplumsal, siyasi, kültürel ve tarihi gelişiminde büyük etkisi bulunmakta. Bosna-Hersek'te vakıfların kuruluşu bir tohum mesabesinde olup bu şekilde başta başkent Saraybosna olmak üzere pek çok meşhur şehir tesis etmiştir. Bu şehirler vakıfların sayesinde ortaya çıkmış ve gelişmiştir. Vakıfların bu asırlarda bu şehirlerin gelişiminde büyük iktisadi etkileri olmuştur. Vakıflar sayesinde dükkanlar, hastaneler, içme suyu sistemleri, anaokulları ve pek çok iktisadi tesisler kurulmuştur. Dini yönün yanı sıra vakıfların hala süregelen sosyal ve mali kurum olma özellikleri vardır. Böylece bunlar fert ve toplumun yaşam standartlarının iktisadi, sosyal, kültürel ve dini yönden iyileştirilmesine

katkı sağlamaktadır. Belki bu konuda diğer ülkelere nazaran en iyi örnek olarak Bosna-Hersek gösterilebilir. Bosna-Hersek'te vakıflar pek çok şehrin ismine dahil olmuş olup bu durum Bosna-Hersek'in özelliklerinden olarak değerlendirilmektedir. Zira bugün ismi vakıf kelimesini içeren şehirler bulunmaktadır. Örneğin; Gornji Vakıf, İskender Vakıf ve benzerleri...

Aslında bu şehirlerin isimleri bu şehirlerin tamamıyla vakıflar eliyle ve vakıfların temelleri üzerinde kurulduğuna ve geliştiğine en iyi örneklerdir.

Bosna-Hersek'te ilk vakıflar Osmanlıların gelişiyle birlikte kurulmuşlardır. Bu dönem vakıflar için en önemli dönemlerdir. Zira vakıflar bu dönemde ek büyük gelişmelere şahit olmuş ve sosyal ve siyasi gidişatlar üzerinde en büyük tesirleri icra etmişlerdir. Osmanlı yönetimi zamanında Bosna-Hersek'te bazı vakıflar bir bütün olarak toplumu etkileme yönüyle temayüz etmişlerdir. Aynı şekilde dini amaç güden vakıflar (cami ve mescitler gibi), eğitim amacı güden vakıflar (okullar, medreseler ve kütüphaneler), hayır amacı güden vakıflar (fakir, muhtaç, yetim, ilim öğrencisi, dilenci ve borçlulara yardım için) ve sosyal amaç güden vakıflar (içme suyu sistemleri, yollar, köprüler, saat kuleleri benzeri) ortaya çıkmıştır. Bunun yanı sıra ekonomik amaç güden vakıfları da belirtmek gerekir (pazarlar, hanlar, ticaret haneler ve benzerleri). Vakıfların toplumun tüm gruplarıyla ilgilendiğini ve yalnız bireyin değil tüm toplumun temel ihtiyaçlarını karşıladığını görüyoruz. Devletin üzerinde yükseldiği ve toplumun dayandığı temel eğitim, sağlık ve sosyal güvenlidir. Bosna-Hersek'te vakıflar tüm insani gereksinimleri karşılamaktaydılar. Zira vakıf müessesesi aynı zamanda sosyal, sağlık ve eğitim müesseseleridir.

Avusturya-Macaristan yönetiminin gelişiyle birlikte vakıfların pek çok mallarına el konuldu. Bunların en başında bayram namazları için tahsis edilen namazgahlar olup bunların üzerine görkem için büyük hacimli binalar inşa edilmiştir. Boşnak Müslümanlar bunlara çok iltifat etmemişlerdir. Daha sonra şehirlerin merkezlerindeki araziler gasp edilerek bunların üzerlerine gösterişli binalar inşa edilmiştir. Aynı şekilde ormanlar ve zirai topluluklarda bu durumdan nasibini almıştır. Vakıfların iktisadi gelişim üzerindeki etkilerinin büyük olması hasebiyle Avusturya-Macaristan işgal yönetimi vakıfların bu konuda kendileri açısından taşıdığı tehlikeyi görerek vakıfları kayıt altına alan bir dizi yasalar çıkarmış ve bunların işgaline, yok edilmelerine ve kıymetlerinin azaltılmasına çalışmışlardır.

Sırp, Hırvat ve Slovenya Krallığının kurulmasından sonra vakıflar büyük zulümler görmüşlerdir. Zira Bosna-Hersek halkının kuruluşuna iştirak etmediği Sırp, Hırvat ve Slovenya Krallığı zorla ve demokratik olmayan yollarla " Tarım Islah Tedbirleri" adı altında uygulamalar başlatmışlar ve buna binaen 1918 – 1939 yılları arasında dört milyon dönüm (4.000.000) civarında vakıf arazisini ve on iki buçuk milyon dönüm (12.500.000) Al Bakvat arazisini müsadere etmişlerdir.

Bosna-Hersek'te vakıflar, Yugoslavya Sosyalist Cumhuriyeti döneminde komünist yönetim eliyle gerek yasal gerekse şeklen öldürücü bir darbeye maruz kalmışlardır. Bu dönemde vakıflar bütünüyle silinmişlerdir. Bu durum sosyalist yönetimin ilk on beş yılında (1945 – 1959) aynı şekilde olmuştur. Çıkarılan millileştirme, istimlak, müsadere ve diğer baskıcı yasalar vasıtasıyla vakıfların taşınmaz mallarının % 95'inden fazlası devlet yararına gasp edilmiştir.

## Sivil Toplum Hareketinin ve Yeni Vakıf Anlayışının, İslam Dünyasına Maddi-Manevi Sağlayabileceği Katkılar

Bunun sonucunda vakıfların büyük çoğunluğu varlıklarının ana unsuru olarak kabul edilen mameleklerini kaybetmeleri hasebiyle hayata veda etmişlerdir.

Siyasi yöneticiler 1992 yılındaki ilk demokratik seçimlerden bu yana varlıkları ve mülkiyetlerini asıl sahiplerine iade etmek için kanun hazırlamakta. Bu arada bu vaatlerin ilkinin üzerinden yirmi sene geçmesine rağmen henüz bir yasa çıkarılabilmiş değil. Bosna-Hersek'te bulunan vakıflar varlıklarının iade edilmemesi nedeniyle büyük zararlar görmekteler. Bu zararların toplamı yıllık 20 milyon Alman Markı civarındadır. Bunun ve mülkiyet iade kanununun bulunmayışının yanı sıra binaların, dairelerin, iş yerlerinin, dükkanların, otellerin ve vakıf arazilerinin devlet fert ve organlarının elinde olmayışı nedeniyle vakıflar geçmişte olduğu gibi üstlendiği misyonun (Bosna-Hersek ve mücavir bölgelerde her türlü sosyal gelişimi desteklemeye katılmak) gereklerini yerine getirmekte acze düşmekteler.

Vakıfların idare nizamıyla ilgili konulara eğilecek olursak; geçmişe döndüğümüz takdirde Bosna-Hersek'te vakıfların devletle irtibatlı olduğunu görebiliriz. Vakıflar daha sonra Bosna-Hersek şeyhülislamlığının bir parçası oldular. Bugün ise Bosna-Hersek devleti laik bir devlet olup şeyhülislamlık devlete tabi bir kurum olmadığı için kendisini devlete bağlayan herhangi bir bağ bulunmamaktadır. Bununla birlikte devletin anayasası şeyhülislamlığın ve üyelerinin tüm haklarını teminat altına almaktadır. Şeyhülislamlığın devletle bir bağlantısının bulunmaması nedeniyle vakıfların da devletle herhangi bir bağlantısı bulunmamaktadır. Bunlar yasal olarak Bosna-Hersek'te şeyhülislamlık tarafından mülkiyeti havzasında bulundurulmuş ve idare edilen varlıklardır. Devletin, eşitlik prensibi temelinde vakıfların mameleklerini korumanın ötesinde vakıflar üzerinde herhangi bir tasarruf yetkisi bulunmamaktadır. Bir diğer ifadeyle vakıfların varlıkları özel mülkiyetin veya diğer herhangi bir varlığın yararlandığı tüm haklardan yararlanmaktadır. Şeyhülislamlığa tevdi edilen haklara istinaden şeyhülislamlık bu konuları düzenleyen hükümler vazetmiş ve bunun uyarınca da vakıfların idare hakkını vakıflar müdürlüğüne tevdi etmiştir. Vakıflar müdürlüğü de bu görevini yan kurullara devretmiş bulunmaktadır. Bütün bunlar şekil olarak güzel görünmekle birlikte bu müessesenin tam yasal korunmasını sağlamak için yeterli değildir.

Konuşmanın vakıfların ve benzeri müesseselerin dünya da iktisadi gidişat üzerindeki etkileri üzerine olması nedeniyle ben olabildiği kadarıyla bu müesseseler arasında bazı ayırımlar yapmak istiyorum. Günümüzde dünyada pek çok durum var ki vakıflar ve benzeri müesseseler arasında eşitlemeler yaparlar ki bu durum Bosna-Hersek'te bizim için de söz konusudur. Bununla birlikte bu ikisi arasında büyük farklar bulunmaktadır.

İslam'da vakıf nizamı İslam Şeriat Hükümlerine dayanmaktadır. Hâlbuki benzeri müesseseler kuruluşunda herhangi bir şarta ve yasal durumuna bağlı olmaksızın kişisel hukuka dayanır. Benzeri müesseseler herhangi bir mal varlığına bağlı olmaksızın kurulabilirken vakıfların belirli oranda mal varlıklarının olması ve vakfeden tarafından konulan şartlara uygun olması gerekir. Vakfeden, Allah rızası için aynı mülkiyet hakkından feragat ederken benzeri müesseseler ise fert veya topluluklar tarafından kurulurlar ve bu kişiler mal varlıklarının sahipleri olarak kalırlar. Ve son olarak en önemli bir konuya işaret etmek istiyorum. Benzeri müesseselerin sahipleri herhangi bir kısıntı olmadan mal varlıkları üzerinde tasarrufta



bulunabilirlerken vakıf malları üzerinde yasal işlemler yapılamaz. Benzeri müesseselerin dini bir görevi bulunmayıp bilakis dünyevi bir görüntüleri bulunurken vakıflar aslında Kuran ve Sünnet'e dayanan dini kurumlardır. Benzeri müesseseler zamanla sınırlı olabilir ve var oluşları genellikle bir veya birden fazla hedefin gerçekleşmesiyle ilintilidir. Vakıflar ise aslında zamanla sınırlı değildir. İslam âlimleri aslında vakfın, kaynak ortadan kalkmadıkça veya kaybedilmedikçe ortadan kalkmayacağı görüşündeler. Ayrıca vakıflar arasında birleştirme vakfına ortadan kalktığı anlamı taşımaz. Bilakis bunlar arasındaki birleştirme vakfın ömrünü uzatır.

Vakıflar ve benzeri müesseseler arasında başarı ortalaması açısından bir mukayese yapacak olursak bunlardan benzeri müesseselerin daha çok başarı yakaladığını görürüz. Bunun sebebi benzeri müesseselerin uluslar arası bir ağ kapsamında aynı veya benzeri hedefleri olan müesseselerle irtibatlı olmaları ve uluslar arası hedeflere ulaşmada sonuç elde etmeleridir. Vakıfların da bu konuda çalışmaları gerektiğine inanıyorum. Vakıfların, İslam Şeriatının hükümlerine ve Müslümanların yaşadığı ülkelerin ihtiyaçlarına binaen, İslam Ümmetinin gelişmesinde ifadesini bulan uluslar arası misyonunu gerçekleştirmesi gerekir.

Bununla birlikte, vakıflar ve benzeri müesseseler arasındaki farklılıklardan sarfı nazar edecek olursak, bunların hepsi birey ve toplumun yaşam seviyelerinin iyileştirilmesine yardımcı olacak çeşitli sosyal faaliyetlerin geliştirilmesinde önemli bir muharrik güç olarak kabul edilirler. Zira vakıflar ve benzeri kuruluşlar geliştirdikleri faaliyetlerle toplumsal yaşam ve gereksinimlerin önemli bir bölümünü kapsarlar. Bu nedenle vakıfların geçmişteki rolü parayla ölçülemez. Bu nedenle vakıfların gelecekte de parayla ölçülemez rol oynaması gerekir.

Vakıf kuruluşları Müslüman toplulukların ve toplumların gelişiminde önemli bir rol oynadılar ve hala oynamaya da devam ediyorlar. Özellikle de geleneksel olarak terk edilmiş bir alan olan sivil toplum alanında olduğu gibi genel durumla ilgilenmesi ve toplum ve toplulukların ilerlemesi için girişimde bulunması ve sorumluluk üstlenmesi büyük önem taşımaktadır. İbadet, sosyal, hayır, eğitim, altyapı sektörü ve benzeri alanlarda hizmet sunumu vakfedenlerin ilgisini çeken konuları ve vakıfların inşa hedeflerini oluşturmaktadır. Nitekim geçmişte de vakıfların durumları böyle olduğu gibi günümüzde de vakıfların durumu bu şekildedir. İslam ülkelerinde böyle olduğu gibi bizim ülkemizde de durum bu şekildedir. Bununla birlikte günümüzde vakıflar geçmişte kendilerinden alışık olunan rolü oynamamaktalar. Bunun nedeni her şeyden önce devletin hayatın tüm alanlarında bir rol üstlenmesinden kaynaklanmaktadır. Buna, daha önce sivil toplumun uğraşı alanına giren alanlarda dâhildir. Devlet icraatlarıyla ve yasalar çıkarmak ve gerekli idari tedbirleri almak suretiyle vakıfların toplum içerisindeki çalışmalarını ve yönelimlerini düzenlemekte ve bilinçli olarak vakıfların rolünü sınırlamaya gayret etmektedir. Bu konuda yöneten makamlar onaylamadıkları faaliyetleri kısıtlamaktalar. Vakıfların rolünün zayıflama nedenleri arasında ilgili taraflarca vakıflara sponsor olanların ve bunlardan yararlananların azlığı, bunların vakıfların gelişmelerine ve büyümesine önem vermemeleridir. Bunun yanı sıra vakıfların organizasyon ve yönetiminde görülen iç zafiyetleri de eklemek gerekir ki bunun sonucunda toplumda ve ekonomik ve sosyal çevrede meydana gelen değişikliklere yeterince uyum sağlanamaması ve takip edilememesi gibi durumlar ortaya çıkmaktadır.

## Sivil Toplum Hareketinin ve Yeni Vakıf Anlayışının, İslam Dünyasına Maddi-Manevi Sağlayabileceği Katkılar

### Teklifler ve Tavsiyeler:

1. Vakıflara teşviklerin artırılması ve İslam Ülkelerinde vakıflar arasında çeşitli toplum katmanları için önem taşıyan ortak projelerde müşterek stratejik işbirliklerinin kurulması;
2. Toplumda belirli grupların geliştirilmesini hedefleyen çalışmaların yapılması ve desteklenmesi. Bir diğer ifadeyle özellikle gelişmekte olan ülkelerde İslam Alemini maddi ve ahlaki açıdan kuvvetlendirmeyi hedefleyen çalışmaların desteklenmesi önem taşımakta;
3. Yaşadığımız çağda iktisadi, ticari, siyasi ve diğer alanlarda meydana gelen küreselleşmenin yayılmasına koşut olarak vakıfların da küreselleşmesine çalışılması;
4. İslam Âlimlerinin vakıfların gelirlerinin yatırımda kullanılması ve bunların, amacı diğer ülkelerde bulunan vakıfların geliştirilmesini hedefleyen projelerde kullanılmasına izin veren fetvalar yayınlaması önem taşımaktadır.